- ملحق عدد2 : الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية

I. الأوامر المنصوص عليها بالمجلّة التّي تمّ إصدارها

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه	مرجع الأمر الصّادر
1	**215**	**1**	يصادق المجلس البلدي على **نظامه الداخلي** في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيزه.	أمر حكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 متعلّق بضبط نظام داخلي نموذجي للمجالس البلدية
	396	1	يتمّ ضبط **نظام داخلي نموذجي** للمجالس البلدية ونظام داخلي نموذجي للمجالس الجهوية يصادق على كلّ منهما بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا	
2	**6**	**4**	**تسند لنواب الرئيس ومساعديه منح بعنوان استرجاع مصاريف** تضبط بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.	أمر حكومي عدد 745 لسنة 2018 مؤرّخ في 23 أوت 2018 يتعلّق بضبط نظام إسناد منح بعنوان استرجاع مصاريف لنوّاب رئيس البلديّة ومساعديه
3	6	1	تسند **لرؤساء البلديّات منح** تحمل على ميزانية الجماعة المحلية تحدّد **معاييرها وتضبط مقاديرها** بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.	أمر حكومي عدد 746 لسنة 2018 مؤرّخ في 7 سبتمبر 2018 يتعلّق بتحديد معايير وضبط مقدار المنحة الجمليّة والامتيازات العينيّة المخوّلة لرؤساء البلديّات
4	28	1	تنشر القرارات الترتيبية للجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.	أمر حكومي عدد 1060 لسنة 2018 مؤرّخ في 17 ديسمبر 2018 يتعلّق بضبط صيغ وإجراءات النّشر بالجريدة الرّسميّة للجماعات المحليّة للقرارات والوثائق ذات الصّلة وتعليقها
		2	تضبط **صيغ نشر وتعليق القرارات الترتيبية للجماعات المحلية** بمقتضى أمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.	
5	208	1	**تتركب اللّجنة المؤقتة للتسيير** من أعضاء لا يقل عددهم عن العشرة، بحسب أهمية عدد سكان البلدية **ووفقا لجدول يضبطه** أمر حكومي	أمر حكومي عدد 169 لسنة 2019 مؤرّخ في 18 فيفري 2019 يتعلّق بضبط عدد أعضاء اللّجان المؤقّتة للتّسيير بالبلديّات

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه	مرجع الأمر الصّادر
6	44	1 2	تحدث **لجنة وطنية تعنى بتكوين أعضاء المجالس المحلية** تسهر على وضع برامج التكوين ومتابعة تنفيذها لفائدة المنتخبين المحليين وفقا للقانون. وتتركب اللجنة من ستة أعضاء من ذوي الاختصاص يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية	الأمر الحكومي عدد 350 لسنة 2019 المؤرخ في 10 أفريل 2019 المتعلّق بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء المجالس المحلية
	395	2	إلى حين إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية طبقا لأحكام هذا القانون، **يعيّن رئيس وأعضاء اللجنة** الوطنية لتكوين أعضاء المجالس المحلية بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلّف بالجماعات المحلية	
7	63	1	تتركّب الهيئة العليا للمالية المحلية من : – قاض مالي يقترحه المجلس الأعلى للقضاء لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، يتمّ تعيينه رئيسا للهيئة بمقتضى أمر حكومي **بعد موافقة** رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية....	الأمر الحكومي عدد 351 لسنة 2019 بتاريخ 10 أفريل 2019 المتعلق بتسمية أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية.
	399	1	إلى حين إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية، **يتمّ تعيين أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية** من غير ممثّلي المجلس الأعلى للجماعات المحلية بمقتضى أمر حكو مي.	
8	30	1 2 5	تمسك الجماعة المحلية **سجلا يتضمّن مكونات المجتمع** المدني المعنيّة بالشأن المحلي بناء على طلبها. كما تمسك وجوبا **سجلا خاصا بآراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني** والإجابات عنها.... يتم ضبط **شروط تنفيذ هذا الفصل وإجراءاته** بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.	أمر حكومي عدد 401 لسنة 2019 مؤرخ في 6 ماي 2019 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه	مرجع الأمر الصّادر
9	12	1 5	يمكن **لجماعة محلية أن تكلّف جماعة محلية أخرى** أو مؤسسات أو منشآت عمومية ممارسة إحدى اختصاصاتها الذاتية.... يتمّ **التكليف بمقتضى اتفاقية محدّدة في الزمن طبقا لنموذج يضبط** بأمر حكومي.	أمر حكومي عدد 941 لسنة 2019 مؤرّخ في 16 أكتوبر 2019 يتعلّق بضبط نموذج اتّفاقيّة تكليف جماعة محليّة لجماعة محليّة أخرى أو لمؤسّسة أو لمنشأة عموميّة لممارسة إحدى اختصاصاتها الذّاتيّة
10	167	1	تمّ **تبويب الموارد والنفقات داخل الأصناف والأقسام إلى فصول وفقرات وتفرّعات** طبقا لنموذج **يأخذ بعين الاعتبار النظام المحاسبي الخاص** بالجماعات يصادق عليه المجلس الأعلى للجماعات المحلية ويصدر بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.	أمر حكومي عدد 52 لسنة 2020 مؤرّخ في 23 جانفي 2020 يتعلّق بالمصادقة على نموذج تبويب ميزانيّة البلديّات
11	**161**	**2** **5**	....كما يمكن للجماعة المحليّة لسد الشغور في بعض الخطط تحمّل **منح إضافية بعنوان تكملة لرواتب إطارات تضعها الدولة على ذمتها لمدة محدّدة بمقتضى اتفاقيات تبرم للغرض بين الإدارة المركزية والجماعة المحليّة** وذلك بناء على طلب العون العمومي، على أن لا يتجاوز مقدار المنحة نصف راتب العون ومنحه التي تتحملها إدارته الأصلية. **تضبط المنح الممكن إسنادها حسب أصناف ورتب الأعوان الموضوعين على ذمة الجماعات المحلية** بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية	أمر حكومي عدد 315 لسنة 2020 مؤرخ في 19 ماي 2020 يتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه	مرجع الأمر الصّادر
15	21 114 239	1 1 3 4 2	تضبط بمقتضى أمر حكومي بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية والمحكمة الإدارية العليا **صيغ وإجراءات التنسيق والتعاون بين البلديات والجهة والمصالح الخارجية للإدارة المركزية** والمؤسسات و المنشآت العمومية التابعة لها بما لا ينال من اختصاص كل طرف وبما يحقّق نجاعة مختلف تدخلات ألاجهزة الإدارية. تعد البلديات الأمثلة التي ينصّ عليها التشريع المتعلق بالتهيئة و التعمير و التي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها المنتخبة. يمكن **لبلديات متجاورة أن تعد مثالا مشتركا للتخطيط العمراني** يشمل تراب هذه البلديات بعد موافقة مجالسها المنتخبة وتصادق عليه هذه المجالس نفسها. **يتم التنسيق بين السلطة المركزية والبلديات وبين البلديات فيما بينها** عند القيام بالأعمال الواردة بالفقرتين الأولى والثالثة من هذا الفصل. يقرّ المجلس البلدي ما يتخّم القيام به من **عمليّات عمرانيّة** تتعلّق بالتهيئة أو بالتهذيب أو بالتجديد **العمراني بمفرده أو في إطار الشراكة بالتنسيق مع مصالح الوزارة** المكلفة بالتعمير مركزيا أو جهويا.	الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020 مؤرخ في 25 نوفمبر 2020 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

II. الأوامر المنصوص عليها بالمجلّة التي لم تصدر بعد

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه
1	29	3 5	يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية. يتمّ ضبط **نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية** بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية، ويضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها بناء على النظام النموذجي المذكور.
2	39	1 2	توزع الاعتمادات المخصصة للتسوية والتعديل قصد الحد من التفاوت بين مختلف الجماعات المحلية وتحسين ظروف عيش المتساكنين بناء على مبدأ التمييز الإيجابي استنادا إلى المعايير التي يضبطها هذا القانون تحدد **شروط تنفيذ توزيع اعتمادات التسوية والتعديل** بأمر حكومي..
3	150	1 3	يتم **توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن** بين الجماعات المحلية وفقا لمعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار خاصة: – عدد السكان – نسبة البطالة – الطاقة الجبائية – مؤشر التنمية – طاقة التداين **وتضبط تطبيقيّة معايير التوزيع** بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.
4	144	1	**تعمل الدولة على إحالة التصرف في أجزاء من الملك العمومي أو الملك الخاص** التابع لها لفائدة الجماعات المحلية، وتضبط بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا **صيغ الإحالة وإجراءاتها وآليات تقاسم الأعباء والموارد المترتبة عن استغلال الأملاك المحالة.**
5	156	1 3	تعمل الجماعات المحلية على **رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة.** **يضبط تبويب المهمات والبرامج** بمقتضى أمر حكومي يُتّخذ بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه
6	191	1	يعدّ المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة **النّظام المحاسبي للجماعات المحليّة الذي يعتمد مبادئ حساييّة القيد المزدوج و التّعهّد** و يصدر النّظام المحاسبي المذكور بأمر حكومي و يحيّن وفقا لنفس الإجراء بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا
	390	1	تلتزم الجماعات المحلية باعتماد النظام المحاسبي ذي القيد المزدوج المنصوص عليه بالفصل 191 من هذا القانون في **أجل لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ** دخول الأحكام المتعلّقة بالميزانية والمصادقة عليها حيّز التنفيذ
7	156	1 3	تعمل الجماعات المحلية على **رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة.** تشمل المهمّات مجموعة من البرامج التي تندرج ضمن تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية أو جهوية أو محلية. **يضبط تبويب المهمات والبرامج** بمقتضى أمر حكومي يُتّخذ بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.
8	191	1	يعدّ المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة **النّظام المحاسبي للجماعات المحليّة الذي يعتمد مبادئ حساييّة القيد المزدوج و التّعهّد** و يصدر النّظام المحاسبي المذكور بأمر حكومي و يحيّن وفقا لنفس الإجراء بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا
9	9	2 4	على الجماعات التي يتجاوز سقف تأجيرها ال **50%** أن تعرض على الهيئة العليا للماليّة المحليّة و السّلطة المركزيّة برنامجا للتّحكّم في نفقات التّأجير. يتمّ تنفيذ البرنامج بمقتضى اتّفاقيّة تبرم في الغرض بين الجماعة المحلية المعنية والسلطة المركزية. تضبط **شروط تطبيق هذا الفصل وإجراءاته** بأمر حكومي تقترحه الهيئة العليا للمالية المحلية بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وعلى رأي المحكمة الإدارية العليا.
10	21	1	تضبط بمقتضى أمر حكومي بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية والمحكمة الإدارية العليا **صيغ وإجراءات التنسيق والتعاون بين البلديات والجهة والمصالح الخارجية للإدارة المركزية والمؤسسات والمنشآت العمومية التابعة لها** بما لا ينال من اختصاص كلّ طرف وبما يحقّق نجاعة مختلف تدخلات الأجهزة الإدارية.
11	51	1	يحدث لدى **المجلس الأعلى للجماعات المحلية جهاز إداري** تحت إشراف رئيس المجلس يتمّ تنظيمه بأمر حكومي باقتراح من المجلس وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا. ملاحظة: تبقى امكانية اصدار أوامر حكومية جديدة في مجالات أخرى تتطلب التنسيق والتعاون.

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه
12	73	1 3	يمسك رئيس الجماعة المحلية **سجلي الأماك العقارية والأملاك المنقولة** و يتولى تحيينهما بصفة فورية، ويرفع تقريرا دوريا في الغرض إلى المجلس المحلي. ويحال نظير **من السجلين** إلى المحاسب العمومي للجماعة المحلية المعنية. يضبط **نموذج السجلين** المذكورين بهذا الفصل بأمر حكومي ..
13	81	2 3	يمكن للجماعة المحلية استغلال المرافق في شكل وكالة. ترسّم **مقابيض الوكالة ومصاريفها** بميزانيّة الجماعة المحلّيّة، وتتّبع في شأنها **منظومة محاسبة** مبسطة يضبطها أمر حكومي يتخذ بناء على رأي المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية ورأي المحكمة الإدارية العليا.
14	82	1 2 3	لمجلس الجماعة المحلّيّة أن يقرّر استغلال بعض المرافق العامة المحلّيّة في شكل وكالة. تخصّص **للوكالات المتعهدة بالتصرّف في المرافق العامة المحلّيّة** ميزانيّة خاصّة، وتتّبع في شأنها قواعد المحاسبة الخاصة بالمؤسسات.. يضبط **التّنظيم الإداري والمالي للوكالات ونظامها المالي وكيفيّة تسييرها** بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا
15	102	2	يضبط **النّظام القانوني لإبرام و تنفيذ ومراقبة الصّفقات العموميّة للجماعات المحليّة** بأمر حكومي بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية و رأي المحكمة الإدارية العليا.
16	162	1 3	عملا بمبدأ التمييز الايجابي، **تتكفّل الدولة برواتب الكتّاب العامين للبلديات التي تسجّل مؤشّر نمو أدنى من المعدل الوطني للتنمية** وفقا للمعطيات الإحصائية للمعهد الوطني للإحصاء. **تضبط المنح والأجور** بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.
17	271	2 3	.....يصادق المجلس البلدي على التنظيم الهيكلي لإدارة البلدية. ويتمّ **وضع تنظيم هيكلي نموذجي لإدارة البلدية** بمقتضى أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا
18	272	3	...تضبط **أصناف وشروط تسمية كاتب عام بلدية** بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا
19	275	1	تضبط **شروط وإجراءات التسمية بالخطط الوظيفية التابعة للبلديات والإعفاء منها** بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

عدد رتبي	الفصل بالمجلّة	الفقرة من الفصل	محتواه
20	283	5	يمكن بمقتضى اتفاق **بين بلديتين أو أكثر بعث مجامع خدمات وفقا لنظام أساسي نموذجي يضبط** بأمر حكومي يصدر باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.
21	391	2	ويتم استثنائيّا بمقتضى أوامر حكومية، تتخذ بناء على رأي الهيئة العليا للمالية المحلية لمدّة أقصاها خمس سنوات من تاريخ دخول الأحكام المتعلقة بالميزانية، حيز النّفاذ، ضبط: – **معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات** – **معلوم التعريف بالإمضاء.** – **معلوم الاشهاد بمطابقة النسخ للأصل.** – **تسليم الشهادات والحجج المختلفة.**